

مصر: يجب معالجة الانتهاكات وضممان المحاكمة العادلة في قضية تفجير شقة الهرم في 2016

16 مارس 2021

في أول يوم من المحاكمة أمام محكمة جنايات عسكرية شرق القاهرة، للمتهمين في قضية تفجير 2016 في منطقة الهرم بالجيزة، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية إلى: التحقيق في ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ ضمان تعويض المعتقلين بشكل تعسفي؛ وإنهاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

" لقد استمرت التحقيقات في هذه القضية بنياية أمن الدولة لأكثر من خمس سنوات، وتضمنت اللجوء إلى الحبس الاحتياطي المطول وتقييد شديد للحق في الحصول على المشورة القانونية، في انتهاك صارخ للقانون المصري والقانون الدولي،" علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "إن احتجاز الأشخاص على ذمة المحاكمة لهذه المدة الزمنية يجعل هذه القضية مثلاً آخر على كيفية استخدام السلطات للحبس الاحتياطي كأداة للقمع والمعاقبة، في انتهاك لالتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان."

في يناير/ كانون الثاني 2016، اعتُقل مئات الأشخاص، وتم [إخفاء بعضهم قسرياً](#) على خلفية انفجار في حي الهرم بالجيزة والذي أسفر عن مقتل سبعة ضباط شرطة وأربعة مدنيين، وإصابة 15 آخرين.

وحسب التقارير فقد تعرض عددا من المعتقلين لسوء المعاملة، كما تم حرمانهم من حقوق المحاكمة العادلة التي يكفلها القانون المصري والقانون الدولي، بما في ذلك الحق في [الزيارات العائلية](#). بالإضافة إلى ذلك وحسب معلومات حصلت عليها اللجنة الدولية للحقوقيين، حتى ولو التقى جميع المتهمين بشكل موجز بمحامهم تحت قيود وحراسة مشددة في جلسات تجديد الحبس الاحتياطي في نياية أمن الدولة، فإنه على مر السنين قد تم حرمانهم من حقهم في الحصول على المساعدة القانونية قبل المحاكمة حيث لم يُسمح لمحاميهم بزيارتهم في السجن.

وتدعو اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية إلى التحقيق في حالات الاختفاء القسري وسوء المعاملة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

"على الرغم من خطورة التهم محل النظر، فإنه لا ينبغي محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية،" علق بنعربية وأضاف: "ينبغي أن يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على محاكمة العسكريين في قضايا الجرائم العسكرية البحتة؛ ولا ينبغي أن يمتد ليشمل الجرائم التي تختص بها المحاكم المدنية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي."

للاتصال:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية لحقوقوقيين، هاتف: +979-3817-22-41،
بريد إلكتروني: [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org)

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية لحقوقوقيين. بريد
الالكتروني: [Asser.Khattab\(a\)icj.org](mailto:Asser.Khattab(a)icj.org)